تراجيديا حوار الطريق المسدود

خليل شاهين

لا يمكن اعتبار »الطريق المسدود« الذي وصلت إليه »مباحثات الهدنة« الفلسطينية- الفلسطينية في القاهرة سوى بروفة تراجيدية للمصير الذي سيؤول إليه التحرك السياسي للحكومة الفلسطينية، ذو الطابع الارتجالي في خطواته العملية، والمضلل في خطابه السياسي اليومي الموجه للرأي العام الفلسطيني.

فقد توجه الفلسطينيون، سلطة ومعارضة، إلى القاهرة، قبل أن يتفقوا على إجابة موحدة عن السؤال المبدئي: لماذا نريد التوصل إلى هدنة، أو ربما إلى وقف للنار من جانب واحد؟ وبمعنى أكثر مباشرة: ما هي مرتكزات وأهداف وآفاق نجاح التحرك السياسي الذي كانت حكومة أحمد قريع »أبو علاء« ستوظف »الهدنة« في خدمته؟

ولذلك، وجدت أطراف »حوار القاهرة« نفسها في مواجهة السؤال الذي هربت من الإجابة عنه في الوطن، وبدا كأنها ترتجل في حضرة الوسيط المصري المواقف والتنبؤات حول ما العمل في اليوم التالي للهدنة في حالة التوصل إلى اتفاق بشأنها. ولم يكن مستهجناً، في ضوء ذلك، أن تختلف قراءات المستقبل لأطراف ذات رؤى سياسية متباينة، ومتناقضة أحياناً، بل ولكل منها أسبابه وغاياته من وراء »الهدنة«.

فحكومة »أبو علاء«، التي طالما أوحت أنها لن تكرر خطأ حكومة محمود عباس »أبو مازن«، وستصر على التوصل إلى »هدنة متبادلة«، ذهبت إلى القاهرة دون هذا السقف لتتحدث عن »هدنة مشروطة« دون ضمانات جدية، بل ودون وضوح حول طبيعة وحدود »شروط« الهدنة، قبل أن تطالب بتفويض من ١٢ فصيلاً سياسياً للتحرك وفق مسار سياسي غير واضح المعالم والنهايات، فيما لم تبذل السلطة جهداً للتوصل للحد الأدنى من التوافق بشأنه بين القوى الوطنية والإسلامية قبل التوجه للقاهرة.

أكثر من ذلك، بدت مائدة »حوار القاهرة« باهتة مقابل احتفالية إيداع وثيقة جنيف لدى الحكومة السويسرية، بمباركة من رأس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وفي ظل خطاب خجول مضلل يدعي القطيعة مع هذه المبادرة »غير الرسمية«، ولا يكل في تبرير »المقاصد النبيلة« لأصحابها الفلسطينيين، ما أضفى مزيداً من الريبة في القاهرة حيال »النوايا السياسية« لحكومة »أبو علاء« من وراء السعي للظفر بورقة الهدنة.

وفي حديث »النوايا السياسية«، ثمة شكوك عديدة يمكن طرحها، فقد أعادت الاشتراطات والمحددات التي طرحها »أبو علاء« للتوجهات السياسية لحكومته لدى إعلان تشكيلها إلى الأذهان بعضاً مما طرحته حكومة »أبو مازن« لدى إعلان تشكيلها، أيضاً، وبخاصة فيما يتعلق بالهدنة المتبادلة، فالمشروطة، هبوطاً إلى وقف إطلاق النار أحادي الجانب، أو ما يمكن تسميته بـ »الهدنة المجانية«، وكذلك اشتراط اللقاءات مع مسؤولي الحكومة الإسرائيلية بإعلان الاستعداد لوقف كافة أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار عن الرئيس ياسر عرفات، ووقف بناء »الجدار الفاصل«، والشروع في تنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من »خارطة الطريق«، لا سيما على صعيد تفكيك البؤر الاستيطانية وتجميد الاستيطان والانسحاب إلى مواقع ٢٨ أيلول ٢٠٠٠.

وكما انتهت اشتراطات حكومة »أبو مازن« إلى »خطاب العقبة« في حينه، انتهت »لاءات« حكومة »أبو علاء« إلى »لقاءات تمهيدية« قبل اللقاء المزمع عقده بين رئيسي الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية، وإلى تحضير لزيارة يقوم بها »أبو علاء« إلى واشنطن، ربما تذكر بتلك التي قام بها سلفه، فيما تواصل حكومة شارون بسط تصورها لطبيعة الحل النهائي على أرض الواقع، والتهديد بفرضه من جانب واحد، دونما أن تتقدم السلطة الفلسطينية إلى تصدر عملية المواجهة الميدانية اليومية لهذا المخطط، تاركة قيادة هذه العملية إلى المنظمات الأهلية التي تلعب الدور الرئيسي، مثلاً، في إطار اللجنة الوطنية لمواجهة جدار الفصل العنصري.

أما الفصائل الفلسطينية، فذهبت إلى القاهرة لتناقش التوصل إلى هدنة لا تتفق فيما بينها، أصلاً، على الغاية منها وكيفية استثمارها، مع ملاحظة أن نحو نصفها لا علاقة له بممارسة العمل المسلح، إما لأنه بات يعارضه، أو لا يمتلك مقومات ممارسته. وهي كحال السلطة الفلسطينية تعاني، كل من موقعه، من مأزق الافتقار إلى برنامج سياسي واضح يقدم إجابات واقعية حول سبل خروج الحالة الفلسطينية من عنق الزجاجة التي يحشرها فيها استمرار الهجوم السياسي والعسكري الإسرائيلي في ظل انغلاق آفاق التسوية السياسية وفق ما يعرف بـ »برنامج الإجماع الفلسطيني« القائم على أساس إقامة الدولة المستقلة، وتقرير المصير، والعودة.

وبشكل أو بآخر، تحول »حوار القاهرة« إلى »مفاوضات داخلية« بين فريق يريد تفويضاً ليجرب حظه، »منفرداً«، في التحرك السياسي بالاستقواء بورقة وقف إطلاق النار الشامل من جانب واحد، وآخر يريد ضمانات مسبقة حول نتائج تحرك سياسي من المشكوك إذا كان لاعبوه يعرفون أين سينتهي بهم، وضمانات أخرى بوقف استهداف قادته وكوادره بالتصفية، وربما الأهم الاستقواء بورقة »الهدنة« لتعزيز موقعه في صنع القرار الفلسطيني ضمن إطار سياسي جديد يفصل على مقاس قدرته على تعطيل التحرك السياسي للفريق الآخر، ويلتف على منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتسع مؤسساتها القائمة وفق نظام »الكوتا« التاريخي لتطلعاته في منافسة حركة »فتح« على صعيد الهيمنة على اتخاذ القرار.

ولعله كان بالإمكان تفادي الوصول إلى المصير الذي آل إليه »حوار القاهرة« لو كان هناك عقلاء في السلطة والمعارضة يركزون الجهد الوطني على التحاور حول البرنامج السياسي المطلوب التوافق بشأنه، أولاً، للتعاطي مع القضية المطروحة الآن على بساط البحث، وهي كيفية إحباط الخطة السياسية التي يستعد رئيس الحكومة الإسرائيلية، أرئيل شارون، لطرح عناصرها الرئيسية خلال خطاب اختار أن يلقيه أمام »مؤتمر هرتسيليا« المزمع عقده بعد أيام، والتي تقوم على التسريع ببناء جدار الفصل العنصري، وبناء المزيد من المستعمرات في المواقع الإستراتيجية التي سيتم الاستيلاء عليها، وبخاصة في منطقة القدس، والانسحاب من جانب واحد، إذا اقتضى الأمر، من »كانتونات« تقام عليها »محمية فلسطينية« يمكن أن تحظى باسم »دولة«!

هذا هو الخطر الداهم الذي يواجهه الشعب الفلسطيني في اللحظة الراهنة، والذي يتطلب توافقاً فلسطينياً على أشكال النضال السياسي والجماهيري والعسكري وفق برنامج سياسي يجند كل الإمكانيات، بدعم عربي وعالمي، لإفشال مخطط شارون الجاري تنفيذه على أرض الواقع، والذي تزداد مخاطر استكماله كلما تقلصت الفترة المتبقية لموعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ولن يؤدي استمرار التلطي وراء شعار تأكيد التمسك الفلسطيني بالسلام، من خلال الدوران مجدداً في حلقة التفاوض المفرغة مع حكومة تطبق من الناحية الفعلية مثل هذا المخطط العنصري، سوى إعطاء هذه الحكومة ما تريده من غطاء لاستكمال مشروعها.

وحده الإعلان الفلسطيني الرسمي عن عدم وجود شريك إسرائيلي في الحكم حالياً يمكن التفاوض معه لصنع السلام في المدى المنظور، طالما استمر بناء »الجدار الفاصل«، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتنفيذ مخطط »الكانتونات« الفلسطينية، والالتفات لقيادة عملية المواجهة السياسية والشعبية، الفلسطينية والدولية، لكل ذلك، يمكنه أن يعمق مأزق خيار الحسم العسكري لحكومة شارون اليمينية المتطرفة.

ووحده التمسك بكافة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، أينما تواجد، في أرض وطنه، وفق برنامج يقر في المقابل بالحقوق القومية للمجتمع الإسرائيلي اليهودي القائم على الأرض ذاتها، يمكنه أن يهزم الحلول العنصرية، بما فيها تلك التي تفوح رائحتها من وثيقة جنيف، ودعاوى بعض موقعيها ومؤيديها من أنصار مشروع جدار الفصل العنصري، وذلك بدعم متعاظم من الحركات الاجتماعية والشعبية العالمية المستعدة لدعم النضال الجماهيري في مواجهة شتى أشكال ممارسة العنصرية بحق الشعب الفلسطيني.

ولا يلغي تركيز الحوار الفلسطيني الداخلي على سبل مواجهة المخاطر الماثلة الآن، ووقف التفاوض السياسي مع حكومة برنامج الفصل العنصري و»الكانتونات«، شرعية الاتصالات الرسمية حول أية قضايا تتعلق بتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في مجالات متعددة، كالحركة والظروف الاقتصادية وغيرها، كما لا يستبعد إمكانية التوصل إلى هدنة متبادلة حقيقية، لعلها توفر فسحة من الزمن للقيادة الفلسطينية لمراجعة التجربة الماضية والتوافق على صيغة لإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي القائم وفق برنامج وطني موحد يصون الحقوق الوطنية المشروعة، ويعيد الاعتبار لثقل العامل الشعبي في مواجهة الاحتلال والعنصرية.